أوراق المتابعة السياسية

Arab Reform Initiative
مبادرة الإصلاح العربي

65

شباط/ فبراير

2013

# الانتقال الديمقراطي في تونس إلى أين؟

آمنة الجبلاوي *

**ستحاول هذه الورقة أن تقدم تقييما عاما لعملية الانتقال في تونس وأن تتأمل حصيلة هذه الفترة. وفي البداية، لا بد من تناول المسألة في إطار الحاجة إلى حسم التساؤلات حول مصير الانتقال وكيف يراد له أن يكون؟ فهذه الحركيّة التي نشهدها اليوم تعبر عن انتظارات كبيرة باتت اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ملحّة في مستوى الشروع في الإصلاحات الكبرى.**

## المجتمع المدني بين التموقع السياسي والعمل المحايد

يعرف المجتمع المدني مخاضا كما هو الحال بالنسبة إلى المجتمع السياسي. وإن كان دور المجتمع المدني السياسي يقتصر على ممارسة الضغط أحيانا، فإن دخوله في لعبة التسييس قد يجعله يدخل في لعبة التموقع السياسي على حساب دوره الأصلي. وقد حاولت بعض قوى المجتمع المدني، إلى جانب قوى مدنية أخرى تجيد الاحتجاج، الحفاظ على خطاب محايد غير منحاز سياسيا خلال فترة انتقالية صعبة. لكن هل ستنجح في تحقيق أهدافها وقد توخت استراتيجية التحفظ الواجب على المنظمات التي تسعى لأن تكون مهنية وتتجنب متاهات استقطابها من قبل هذا الحزب أو ذاك؟

ولتجنب الانحياز والحفاظ على حيادها، سعى بعض الفاعلين والباحثين في منظمات المجتمع المدني بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2011 إلى عدم اللجوء إلى التموقع الحزبي لأن الحياد يتعلق من جهة بموقف الناشط الذي يحتاج إلى وقفته المعهودة على الربوة لتأمل ما يجري وللتحليل الموضوعي للأوضاع. ويقوم من جهة أخرى على موقف مجتمع مدني قوي ومنظم استوعب الدرس الذي مفاده أن مجموعة الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها يمكن أن تكون مسيسة في ظل نظام دكتاتوري بحكم اضطراره للضغط من أجل مبادئه. لكن قد يكون من الأفضل أن يترك المجتمع المدني السياسة لأهل السياسة في الفترات الانتقالية وأن يضطلع بدور المشاركة أحيانا والضغط حينا والتحكيم طورا إن اقتضى الأمر أن يلعب هذا الدور عندما يلاحظ عجز القوى السياسية عن إيجاد سبل وفاقية للحوار السياسي. وقد حاول الاتحاد التونسي للشغل أن يلعب هذا الدور و كان مقترحه لإدارة الحوار الوطني قد أدى إلى عودته لدوره التاريخي في لعب دور سياسي. ولعل ذلك يعود إلى عدم نجاح الطبقة السياسية حتى بدايات سنة 2013 في الاجتماع على جملة من المواقف حول خارطة الطريق التي ستؤدي إلى تنصيب مؤسسات دستورية مستقرة وإنهاء الفترة الانتقالية.

## حقوق الإنسان والمرجعية الثقافية

إنّ مسألة حقوق الإنسان مسألة جوهرية باعتبار كونها كانت في صلب مطالب الثورة وباعتبار أهميتها بالنسبة إلى الدستور. ولا بد لنا في هذا الصدد من التذكير بأن هناك سوء فهم تاريخي عميق يقوم على اعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صنيعة غربية بينما واقع الحال

* جامعية وباحثة في معهد تونس للسياسة

غير ذلك. فقد شاركت في المداولات التي أفضت إلى الوثيقة النهائية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مصر والسعودية والعراق بالإضافة إلى بلدان إسلامية أخرى غير عربية...

إن قول البعض بعدم تأصل المفهوم في الثقافة العربية الإسلامية كلام يفتقد إلى الدقة بل خطأ فادح ومغالطة. والقضية ليست قضية تأصيل هنا فالمسألة التّي تطرح وتشكل خطرا على مفهوم حقوق الإنسان هي أخطاء وانتهاكات في ممارسات دول أو تكتلات دولية يرتكز عليها البعض لضرب المبدأ. وحقيقة الأمر أن المسار هو جدل دائم وطبيعي بين منطق القوة والهيمنة ومنطق القانون والعدل الدوليين. فهل أن الإخفاق في حماية حقوق الطفل في النيجر يعني أنه مفهوم لا يصلح وأننا يجب أن نعوضه بمفاهيم نيجرية أكثر تأصيلا؟

لم تعد هناك حاجة إلى طرح سؤال تأصيل المفاهيم اليوم بل إلى تطوير مسار الملاءمة الذي بدأ بالفعل بين الإعلان العالمي وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام والميثاق العربي لحقوق الإنسان. والعمل المتبقي هو مزيد من البحث الجدي حول هذه المسائل، بقصد تحقيق هدفين : الأول هو مزيد من العمل على إمكانيات إعادة النظر في التحفظات، والثاني هو المزيد من الملاءمة بين التشريعات والعقليات السائدة حتى تصبح الأرضية ملائمة لتطبيقها.

إن ثقافة حقوق الإنسان مطلب ومكسب لا شك في أن تطويرها ستكفل مستقبلا أكثر توازنا وأقل عنفا للإنسانية. وهي من الشروط التي قد تكرس مسار التحديث في المجتمعات العربية، وتكريس ثقافة حقوق الإنسان بمقتضى الصّكوك والعهود والمواثيق الدولية ومواصلة الاشتغال على دفع المسار الديمقراطي. كل هذا بالتّوازي مع إحياء حركة الإصلاح الديني وتوضيح وحسم الأجوبة في بعض المسائل التي بات من الضروري الجزم فيها في ظل التناقضات التي أصبحت تظهرها بعض تيارات الفتاوى مما قد يشتت المجموعات الوطنية في العالم الإسلامي والعربي تحديدا.

إن المزايدة السياسية باستعمال مسألة حقوق الإنسان مسألة مكررة وغير ذات مضمون وقد أصبح على الجميع الآن أن يضطلعوا بدورهم وأن يتخذوا سمت الجدية ويتوخوا طريق بعيدا عن سوء النية الذي نقرأه أحيانا لدى هذه العائلة السياسية أو في الأخرى.

**حقوق الإنسان والدستور التونسي**

ويبدو من خلال ما بلغنا مما يجري في كواليس جلسات اللجان، أن بعض الذين يحسبون على ما يسمى القوى الديمقراطية تخلى عن معركة مبدئية هامة ألا وهي علوية المرجعية الكونية لحقوق الإنسان على التشريعات المحلية. ويبقى ذلك في حاجة إلى التثبت بالعودة إلى محاضر الجلسات. وليس هناك إلى حد الآن ضمان للالتزام بمواءمة المبادئ الدستورية الجديدة مع العهود والمواثيق الدولية ويبدو أن على المجتمع المدني أن يفيض في شرح الأمثلة المأخوذة من فرضيات قد تحدث في الواقع وتنجر عنها انزلاقات كثيرة ممكنة.

ويبقى المجتمع المدني يقظا من حيث متابعة ما يتم تداوله مع المجلس التأسيسي في مستوى الحقوق والحريات ويتدخل أحيانا للقيام بحملات مناصرة لصالح صياغة بعض الفصول بمراعاة أكثر للمعايير الدولية. وقد لوحظ التأثير الإيجابي للمجتمع المدني على التصويت النهائي في الجلسات العامة.

وهذا يحيلنا على ضرورة التذكير بأن الدساتير الحديثة تضمن العهود الدولية وتجعلها تكتسب علوية على القوانين المحلية حتى يسهل على المشرّع والمسؤول مواءمة القوانين مع تلك المعايير من أجل بناء دستور تشاركي وعقد اجتماعي يحترم حقوق الجميع.

ويبقى على قوى المجتمع المدني حتى بعد إقرار الدستور القادم السعي لنشر ثقافة مدنية ودستورية بمعنى ثقافة استيعاب واحتواء للوعي المواطني بمبادئ الدستور الكبرى. فما فائدة دستور رائد وحامل لعبقرية قانونية إذا لم يمثّل انتظارات التونسيين.

ولعل من أهم ما ينتظر الفاعلين في المجتمع المدني أثناء النقاش العام حول الدستور هو الضغط من اجل:

- دسترة الحريات العامة
- دسترة الحريات الأكاديمية
- دسترة الحريات النقابية
- دسترة الحريات ومن أهمها حرية الضمير وحرية الإعلام

كما يبدو من الضروري الشروع في إرساء منهج ووصفة وطنية لإصلاح وإعادة هيكلة القطاع الأمني والقطاع القضائي والبدء في مسار العدالة الانتقالية وكذلك إنشاء الهيئات المستقلة ومنها هيئة الإعلام وهيئة القضاء وهيئة الانتخابات.

**تعمق الاستقطاب السياسي**

ولعلّ أول ملاحظة يمكن أن نسوقها إذا ما أردنا الوقوف على تقييم موضوعي للوضع السياسي العام في تونس تكمن في تجذر التجاذبات السياسية إلى حد كبير وفي انقسام البلاد قبيل الانتخابات. و قد عرفت البلاد آنذاك فترات تراوحت بين وفاق متوتر وبين استقطاب حاد. وهاهي اليوم تعود إلى الانقسام بعد أكثر من سنة على إجراء الانتخابات السابقة. ومواضيع الانقسام عديدة تتغير كل أسبوع وهي الآن حول من سيحدد خارطة الطريق القادمة.

وسرعان ما ظهر الانقسام السياسي بعيد بدء نشاط الأحزاب في آذار/مارس 2011: جماعة 17 كانون الأول/ديسمبر وجماعة 14 كانون الثاني/يناير. وبدأت مواجهة بين بعض المحافظين وبعض الداعين للتجديد. فهناك استقطاب ثنائي مع وجود عنصر ثالث لا يبدو أن الطبقة السياسية الحالية تعي أهميته، ما عدا فئة قليلة، وهو العنصر السلفي الجهادي. إن البعض يبني سياساته على خطاب يقتصر على الإعلان عن مواقف وعلى التشبث بها مما يجعل الحوار السياسي حبيس مواقف متصلبة لا تتجاوزه إلى حوار ناضج يمر إلى مرحلة الاعتراف بالأخر وإلى رصد المناطق التي تلتقي فيها المصالح المشتركة.

لقد بقيت المناظرة السياسية حبيسة الأحزاب والسياسيين وأضحت تعطي انطباعا بأن هذه النقاشات أصبحت جدلا ثنائيا بين هذا الطرف أو ذاك. وغاب أثناء ذلك العنصر الأهم والذي يفترض أن يكون طرفا وشريكا مؤثرا وهو المواطن التونسي الذي أضحى أحيانا يشعر بأنه رهين طبقة سياسية لا تستمع له ولا تخاطبه بل تتحاور فيما بينها. وهذا الانطباع لا يعني أن هذه الطبقة لا تهتم بالمصلحة العامة أو بالمواطنين، بل يعبر عن ارتهان هذه الطبقة في واقع جديد يفرض عليها أن تعيد هيكلة ذاتها للمرور من ثقافة الاحتجاج إلى ثقافة البناء، وذلك من جهة المعارضة ومن جهة الأحزاب المتواجدة في الحكومة الحالية. فهناك حاجة لبناء أحزاب تقترب من المواطنين بقدر ما تظهر في الحوارات العديدة على التلفزة اليوم.

وقد بقي الحوار حبيس ما يسمى "حوار المواقف" وهو حوار لا يتقدم بالأطراف، بل يظهر فيه المتناقشون متمسكين بمواقفهم ومتهمين للآخر بأنه هو سبب المشكلة. هذا الحوار لا يمكن أن يتقدم بأحد طالما مازال الحوار في مستوى "أنتم- نحن". قد يكون من المفيد أن يتم العبور من حوار المواقف إلى مرحلة التفكير في النقاط التي تجمع الأطراف على قاعدة المبادئ وأيضا المصالح المشتركة.

ولا بد في مرحلة ما أن يتغير هذا النقاش السياسي التي تشوبه أحيانا الانفعالية فيظهر للمتلقي في ثوب خطاب سياسي متشنج يستطيع الإثارة لكن قليلا ما يقنع. ويرى المهتمون بملاحظة المشهد السياسي بتونس أنه أضحى من الضروري الانتقال من خطاب الغضب إلى التفكير التشاركي وهذا يعتبر من أهم احتياجات تونس وشعبها، خاصة الشباب والفئات المهمشة التي كانت من القوى الأساسية في تحريك الشارع.

**احتكار المجتمع السياسي لتحديد ملامح الانتقال في تونس**

ويضاف إلى الانقسام السياسي بين الأحزاب وجود فجوة بين الأحزاب والشباب. فقد أشار الفيلسوف الإيطالي جورجو اغامبن في والأستاذ بجامعة السوربون (باريس 8) في نص حمل عنوان "رهانات الدستور التونسي- رسالة إلى الشباب" إلى احتكار المجتمع السياسي لتحديد ملامح الانتقال في تونس. و رأى أن ذلك قد يشكل إضعافا لقدرة القوى الحية على ابتكار طرائق جديدة في إدارة المرحلة القادمة. ولا يخفى على عاقل أن القوى الحية تكمن في أعمدة ثلاثة: هي مجتمع مدني منظم وفاعل، الشباب، بالإضافة إلى ضحايا التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المدن الصغرى والأرياف وضواحي المدن.

وأهمّ ما يميز هذا المشهد هو ضعف تمثيل الشباب في مراكز القرار وانسحاب جزء منهم من الانخراط في الحياة العامة. ويعود ذلك إلى أسباب موضوعية منها ضعف قدراتهم المالية وانغماس جزء منهم في البحث

عن مصادر الرزق وعدم إيجاد صيغ إيجابية وخلاقة لجذب اهتمام الشباب وإشراكهم بشكل أكبر في العمل السياسي.

ونتيجة للانقسامات وللفجوات يجد المواطن التونسي نفسه أمام حوار سياسي أشبه بحوار الطرشان. فينتاب المتابع للحياة السياسية بتونس انطباع بأنه أمام "مجتمع برأسين". فالأحزاب لا تتكلم اللغة نفسها، وتتحرّك في جو مشحون بالانقسامات السياسية والنقاشات الدائرة بين الأطراف. والبيانات والتصريحات الكثيرة تعطي للمواطنين انطباعا بأننا وصلنا إلى طريق مسدود. ويبدو أن الأحزاب ومن يساندها من قوى المجتمع المختلفة تحتاج إلى مترجم كي تتفق على قواعد اللعبة السياسية الجديدة من جهة "المعارضة" ومن جهة "الترويكا".

**تعطّل الحوار الوطني**

هناك اليوم بون بين أداء الأحزاب وتعهداتها الانتخابية. فقد تعهدت كل الأحزاب قبل الانتخابات على سبيل المثال بالدفاع عن "مدنية الدولة" وعن حقوق الإنسان. وتعهدت بعدم المساس بتعهدات تونس الدولية والتزاماتها عموما بما فيها المتعلقة بمسألة حقوق الإنسان. وتعهدت باحترام تحديد مدة سنة بعد الانتخابات لإنهاء الدستور. لكن يبدو أن المرحلة تتطلب وقتا أطول. وقد تم التلويح بإسقاط الحكومة لكن الأطراف الفاعلة توصلت في نهاية الأمر إلى وفاق غير معلن حول القبول بتمديد أجل عمل الشرعية. وأعلن بعض المحللين أننا اعتمدنا نظاما مجلسيا في هذه المرحلة الانتقالية، وتمت إدارة المسألة بطريقة مختلفة لعبت فيها التوازنات الانتخابية دورها. ولم تتخذ الأحزاب إلى اليوم تعهدات نهائية فيما يتعلق بخارطة الطريق التي ستعتمدها في الشهور القادمة. فرغم مبادرة الاتحاد العام للشغل ومبادرة عديد الأحزاب ومبادرة الترويكا ومبادرات عديدة أخرى، فإن النقاشات لا تزال متواصلة حول تاريخ إنهاء المداولات فيما يتعلق بمناقشة مسودة الدستور. وقد يكون هذا مقبولا وإن كان يتطلب إعطاء سقف لتاريخ الانتهاء من المداولات. وقد أعلن البعض عن نهايتها في الربيع القادم.

وقد وضعت لجان المجلس مسودة أولى طرحت في شهر آب/أغسطس 2012 للجنة الصياغة لمراجعتها لغويا وقانونيا ولتجنب التكرار الذي قد يحصل أو لتجنب تدخل لجنة في اختصاص لجنة أخرى، ثم طرحت مسودة ثانية في كانون الأول/ديسمبر 2012، وقدمت للنقاش مع المجتمع المدني في الجهات.

مع اقتراب الانتخابات اليوم بات من الضروري في السنة الجارية الإعداد لجمع التونسيين حول مائدة واحدة مراعاة للمصلحة الوطنية. وفي التجربة البلغارية مثال فريد على روح الوفاق والفطنة السياسية التي تفاوضت بها قوى الثورة مع قوى النظام الشيوعي التي ثار عليها المواطنون البلغاريون. فقد اجتمعت الأحزاب الفاعلة في إطار ما عرف بالمائدة المستديرة. كما تم إنشاء أحزاب كثيرة منها الحزب الاشتراكي الذي ضم جزء من القوى الشيوعية القديمة. وقد اجتمع 400 ممثل عن الشعب البلغاري في مجلس ناقش وأقر سنة 1991 دستورا جديدا للبلاد، وقع عليه 200 نائب فقط في حين أضحت البقية خارج التاريخ حسب رأي البعض، لأنهم لم يختاروا الدستور المعتمد.

**دور الوساطة السياسية**

لا بد إذا من وجود طرف محايد يفتح قنوات الحوار الجدي بين الأطراف بعيدا عن مزايدات السوق الانتخابية. وهناك ضرورة لأن يلعب طرف محايد هذا الدور. طرف يحظى بمصداقية لدى الجميع ويلمّ بتقنيات إدارة الحوار. وعلى هذا الطرف أو الوسيط المحايد أن يأخذ بالاعتبار انتظارات هذه القوى. وأن يعرف أن من يتولى جمع الأطراف سيتعرض دائما للنقد. فالمائدة البلغارية مازالت إلى اليوم محل جدل باعتبار أن هناك من بقي غير راض على الاختيارات وعلى سير الحوار. وعلى الوسيط أن يذكر بانتظارات عموم المواطنين من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة التي ما فتئت تزداد فقرا، والشباب، بالإضافة إلى الجهات والأحياء المحيطة بالمدن الكبرى التي تفاقم إحساسها بالتهميش لغياب مؤشرات واضحة ملموسة على تحسين أوضاعها. وعلى هذا الوسيط أن يسعى إلى بناء الثقة بين جميع الأطراف وإلا فإن بوادر العنف السياسي التي ظهرت ستتواصل وقد تؤذن بأن الانتخابات القادمة ستكون صعبة وأنها لن تنجح دون قبول جميع الأطراف بالهيئة الانتخابية القادمة أولا وبالقانون الانتخابي ثانيا ودون اتفاق حول تاريخ الانتخابات ثالثا وقبول نتائجها رابعا وأخيرا.

**الوصفة التونسية أو الإدارة اللينة للانتقال**

اتصفت الفترة الماضية في تونس بإدارة لينة للدولة وبغياب لإصلاحات جوهرية ونعيد ما ذكر آنفا حول سلبيات إطالة المرحلة الانتقالية. فالأمن الاجتماعي ما زال هشا في البلاد بل من الثابت أنه ازداد هشاشة وهو أمر متوقع. لكن الغريب هو أن أصحاب القرار انخرطوا في الحلول السهلة أي تصريف الشؤون دونما القيام بإصلاحات هيكلية والبدء في اتخاذ إجراءات تتسم بالجرأة السياسية. فمن تكفل بإدارة المرحلة الانتقالية الأولى اختار هذا النهج فلم يسهل الأمر على الحكومة المنتخبة. لكن الحكومة المنتخبة بدورها أدارت المرحلة الانتقالية الثانية دون قرارات قوية تبرز رغبة صريحة في الشروع في إصلاحات جوهرية ومصيرية. هذه الإدارة اللينة للانتقال في تونس في حكومتي ما قبل الانتخابات وما بعدها أثقلت كاهل الاقتصاد وزادت من امتعاض المواطنين لعدم البدء في الإصلاحات.

**العدالة الانتقالية أو لعبة ابتزاز "القوى القديمة"**

تعتبر مسألة العدالة الانتقالية مسألة معقدة لا يمكننا أن نتناول في هذا الإطار كل مراحلها وآليات اعتمادها. وقد بدأت لعبة الحديث عن "الأزلام" والفلول بنفس ثوري صادق في الأشهر الأولى من سنة 2011 واحتدت منذ شهر نيسان/إبريل 2011 إلى اليوم. حيث وصل التنافر السياسي إلى إحدى فترات ذروته من مزايدات وتخوين واستقطاب وانقسامات حول ما سمي "قانون تحصين الثورة" الذي يدور اليوم نقاش حاد حول منهجه. ويتساءل بعض من اشتغل على الفصل 15 الذي أقصى بعض المسؤولين السابقين من انتخابات المجلس التأسيسي عن إمكانية تطبيق هذا القانون مع فوضى القوائم وغياب بعضها أحيانا. أو ظهور قوائم تفتقر إلى الدّقة وتوقع في فخ خلق ضحايا جدد من التونسيين واضطهاد مجموعة أخرى كما اضطهد اليساريون والإسلاميون في الماضي. وقد يساهم هذا القانون في جعل المستهدفين من الإقصاء فريقا يتحد ليصبح قوّة جديدة.لم يتفق المجتمع السياسي إلى اليوم على نهج واضح للانتقال وللشروع في الإصلاحات الكبرى. ولعل ذلك يعود بالأساس إلى عدم الحسم في مسائل لم يتم الخوض فيها بالصراحة والجرأة اللازمتين. ومن بين هذه المسائل الموقف من الفترة البورقيبية والدستورية والموقف من الاستعمار الفرنسي وما ينجر عنه من مواقف سياسية لها تأثير مباشر في العلاقة ببعض البلدان الأوروبية عموما وبالشركاء الاقتصاديين.

وإن أردنا أن نعود بالتحديد إلى تاريخ بداية انقسام أبناء الثورة إلى نصفين؛ الأول يريد الحفاظ على الاستقرار وعلى استمرارية الدولة وينادي بإصلاح ناعم، والثاني ينادي بالقطع مع النظام السابق. فكلا القسمين كان يحمل نوايا صادقة وكانت له وجهة نظر لها أسس وتستند الى قراءة معينة للثورة.

المجموعة الأولى دعت إلى الاستمرارية لأنها تعرف أن تجارب الانتقال لن تنجح بالعنف بل بالإصلاح وبإعادة استيعاب جزء من القوى السياسية والمالية التي ارتبطت بشكل أو بآخر بالنظام القديم والتي يمكن أن يتعرض بعضها إلى الحيف في إطار عمليات المحاسبة. ويسمي بعضهم هذه القوى أزلاما وفلولا، وإن كانت هذه المصطلحات لا ترقى في رأينا إلى مستوى من يفهم شروط النجاح الحقيقي لكل انتقال سياسي، وهي عبارات تتسم بالعنف والتعميم. فالتجارب الانتقالية الناجحة فهمت أن الأنظمة الاستبدادية وأنظمة الحزب الواحد استهدفت وشملت الإدارة، بل كل قوى البلاد. فهل يمكن استئصال شعب بأسره أو تطهير إدارة بأكملها. هذا الكلام الشمولي والمثالي يذكرنا بالتطهير الفاشي وبمقصلة الثورة الفرنسية التي انقلبت فيما بعد إلى عملية تصفية بين بعض الفصائل الثورية. ففي تلك الفترات كان البعض يتحدث عن التطهير وهي كلمة مخيفة وبعيدة عن كل واقعية سياسية.

ويرى بعض الملاحظين أن البطء في الشروع في الإصلاحات الكبرى منذ الفترة الانتقالية الأولى كان موقفا حذرا ومليئا بالحكمة، لكنه افتقد من جهة ثانية إلى جرعة إضافية من الإرادة الحازمة في البدء بإصلاحات في القطاعات التي تحتاج لذلك. وقد نهجت الحكومة المنتخبة نفس النهج الحذر. ولعل عدم الشروع في الإصلاح وخاصة في القطاعين التنموي والاقتصادي من الوصفات التي لم يوفق فيها التونسيون. فقد اختار كل فاعل في مرحلة انتقالية أن يلقي بالمسؤولية على عاتق من سيخلفه من الحكومة القادمة التي ستمتد مدة حكمها إلى فترة أطول وتشتغل وفقا لدستور ومؤسسات مستقرة. ونسوق هنا مثال البولنديين الذين بدءوا منذ انطلاق ثورتهم باتخاذ إجراءات كبرى في المجال الاقتصادي

واختاروا نهج التطور على النهج الثوري الذي قد ينهج مناهج أكثر راديكالية. إن الانتقالات الناجحة عملت على محاسبة الفاسدين والمتورطين الكبار في كل قطاع يحتاج إلى إصلاح. ولم يكن عدد المستهدفين في تلك البلدان كثيرا بل شمل بعض العشرات. وحري بالطبقة السياسية اليوم أن تتفطن إلى أنها تعطي انطباعا بأنها لجأت إلى ابتزاز "القوى القديمة" عبر تأجيل العدالة الانتقالية، أو عبر محاولة إعادة تدويرها سياسيا. ولعل التونسيين اليوم في حاجة ماسّة إلى إقامة عدالة انتقالية في مستوى القيم والأفكار وفي حاجة إلى الاشتغال على نصوص جديدة مثل نصوص هيئة 18 تشرين الأول/أكتوبر تعمل على صياغة ميثاق يصف الاختلافات ويرصد المشترك القيمي. فالبعض يشكك في دولة الاستقلال وفي مكاسب الدولة الوطنية والآخر يرى فيها طوق النجاة. ولا هذا ولا ذاك يقدم مشروعا طلائعيا يلتفت بطاقة جديدة إلى المستقبل. كلاهما حبيس الحنين إلى الماضي القريب أو البعيد.

وتعد المرحلة التي تعبرها تونس بمثابة "بالون اختبار" لمؤشرات عديدة على التونسيين أن يفهموا أنها فترة تختلط فيها الأوراق بسبب تعقد بعض الملفات ومن بينها ملفي الفساد المالي والإصلاح القضائي. فهل التونسيون قادرون على تجاوز كل الصعوبات وعلى الإقرار بفشل ولو جزئي في إدارة حاسمة للانتقال؟

لقد أظهر بالون اختبار هذه الفترة الانتقالية الممتدة بين الانتخابات الجارية في تشرين الأول/أكتوبر 2011 وإنهاء الدستور بطئا في التّعامل مع ملفات الإصلاح بالنسبة إلى ملفات كبرى من قبيل إصلاح منظومة العدل. لكنه بطء يعود إلى عدم الشروع في ذلك في الحكومة الانتقالية التي قادت تونس إلى الانتخابات الأخيرة. حيث كان بالإمكان الشروع في وضع الخطوط الأولى لعملية الإصلاح. كما يعود هذا البطء إلى تعقد الملف وغياب رغبة سياسية صريحة في البدء في التفكير في آليات الإصلاح . فهل يعود ذلك إلى الرغبة السياسية أم إلى "حكمة" تونسية لا تريد الإصلاح إلا بعد انطلاق المؤسسات الدستورية الجديدة؟

وخلاصة القول أن هناك تفتت وانقسام في الحياة السياسية وتأخر في بدء عملية المصالحة. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة ومعقدة منها سوء النية المرتبط بالتفكير في بناء رأسمال رمزي وتهييج عاطفة الرأي العام باتجاه رأي أو آخر في نطاق الاستعداد للحملة الانتخابية القادمة. وكذلك البطء في الشروع في المحاسبة من جهة والمصارحة من جهة أخرى. وهو تأخير أرهق التونسيين لكن لعله ضروري ولعله النسق الذي تسير به الأمور في مجتمعنا. فالبلاد في حاجة إلى استقرار المؤسسات الدستورية الجديدة وإلى استقرار موازين القوى بالنسبة إلى المرحلة القادمة وإلى ظهور القوى الشرعية الجديدة بعد الانتخابات القادمة.

لقد حاولت هذه الورقة أن تقدم تقييما عاما لعملية الانتقال وأن تتأمل حصيلة هذه الفترة. وما نلاحظه هو أن الوضع التونسي مازال يتسم بالتحرك وأنه يتأرجح بين الهشاشة والصلابة في آن.